بعد لقاء بين فتح وحماس في غزة باشراف مصري لتهدئة التوتر

هنية يعطي تعليماته لاعادة انتشار القوة الامنية الخاصة بعيدا عن الشوارع العامة

■ غـزة ـ اف ب: اعلن المتـحـدث باسم الحكومـة الفلسطينية امس الاربعاء بعد اجتماع لممثلي حركتي فتح وحماس مع رئيس الوزراء اسماعيل هنية في غزة ان الاخير اعطى تعليماته لوزير الداخلية لاعادة تموضع القوة الامنية الخاصة بعيدا عن الشوارع العامة.

وقال غازي حمد في مؤتمر صحافي بعد الاجتماع الذي شارك فيه قادة الامن الوقائي ان رئيس الوزراء «اعطى تعليماته لوزير الداخلية (سعيد صيام) باعادة تموضع القوة الامنية الخاصة».

واضاف ان افراد القوة «سيبقون في اماكنهم بعيدين عن الشوارع العامة في اماكن محدودة جدا وفي اماكن غير ظاهرة للناس» وتابع «القوة (الامنية الخاصة) ستعمل ضمن اصول العمل الشرطي الصحيح».

واشار حمد الى ان «الاجراءات بدأت لتصبح القوة قانونية وستكون في اقرب وقت ممكن ضمن اجهزة الامن والشرطة».

من جهته قال عبد الحكيم عوض المتحدث باسم حركة فتح ان هنية «ابلغنا انه اصدر تعليمات واضحة بسحب افراد القوة من الميادين والشوارع وعودتها الى مواقع محددة حيث ستختفي القوة من الشوارع الى حين ان يتم دمجها في الشرطة».

وكان وزير الداخلية الفلسطينية نشر قوة امنية خاصة تتبع لاشرافه مباشرة قوامها ثلاثة الاف عنصر في كافة الطرقات والشوارع في كافة المناطق في قطاع غزة رغم قرار الرئيس محمود عباس بالغائها.

وسبق هذا اللقاء اجتماع للجنة التنسيق العليا بين حركتي فتح وحماس برعاية ومشاركة الوفد الامني المصري برئاسة اللواء محمد ابراهيم مساعد رئيس جهاز المخابرات المصرية.

وقال عبد الحكيم عوض «اتفقنا على ازالة كل اسباب التوتر في الشارع الفلسطيني وتقرر تفعيل لجان تقصي الحقائق التي اتفق عليها» بشأن الاحداث والاشتباكات التي وقعت في قطاع غزة في الاسابيع الاخيرة.

واضاف «اتفقنا ان المؤسسة الامنية (الاجهزة الامنية والشرطية الفلسطينية) هي مؤسسة وطنية بالمفهوم المهني وليس بالمفهوم الحزبي».

من جانبه قال حمد «هناك اتفاق على مبدأ عدم وجود مسلحين في الشوارع الا الجهة الرسمية، سنعمل على سحب كل المظاهر المسلحة الا قوات الشرطة المنوط بها حفظ الامن وتطبيق القانون».

واشار حمد الى انه «وضعت اليات لسحب كل اشكال التوتر في الشارع الفلسطيني لضبط السلاح لان وجود السلاح اصبح مخيفا وكأنه يستخدم ضد المواطن الفلسطيني». وشهد قطاع غزة في الاسابيع الاخيرة سلسلة من الاحداث والاشتباكات قتل فيها عدد من اعضاء حركتي فتح وحماس وافراد من الامن الوقائي وتبادلت الحركتان الاتهامات بشأن من المسؤول عن هذه الاحداث.

واصيب الثلاثاء ستة من العاملين وافراد جهاز الامن الوقائي اثر القاء قذائف هاون على مقر الجهاز في مدينة غزة،كما اصيب ليلا احد عناصر كتائب القسام الجناح العسكري لحماس في اشتباك مع عناصر من فتح في شمال غزة. والتقى مسؤولون من حركتي حماس وفتح امس الاربعاء في غزة باشراف محمد ابراهيم مبعوث اجهزة المخابرات المصرية يتخذ من غزة مقرا له والذي استقبل الوفدين في منزله.

وضم وفد حركة حماس خصوصا نزار ريان احد القادة السياسيين وخليل الحية رئيس الكتلة البرلمانية لحماس في المجلس التشريعي. ومثل فتح احد ابرز قادة الحركة في قطاع غزة احمد حلس وكذلك النائب ماجد ابو شمالة والوزير السابق هشام عبد الرازق.

وقال المتحدث باسم فتح عبد الحكيم عوض لوكالة «فرانس برس» ان هدف اللقاء هو مناقشة «التجاوزات ومسائل الفلتان الامني والمظاهر المسلحة والاحداث المؤسفة بهدف ضبط الوضع وانهاء حالة الفوضى» في قطاع غزة.

واستبعد هنية امس احتمال اندلاع «حرب اهلية» في الاراضي الفلسطينية.

وقال هنية خلال زيارة مدرسة في غزة «نريد ان نوقف التدهور الحاصل، نريد ان نحقن دماء ابنائنا وشبابنا ونريد ان نعزز وحدتنا الوطنية ونريد ان نخرج من الفخ المنصوب لهذا الشعب والغرض منه هو ان يقتتل الفلسطينيون».

واضاف «وانا اقول في هذا اليوم المبارك، لن يقتتل الفلسطينيون، لن تكون هناك حرب اهلية»، قائلا «نحن نرى في الوحدة الوطنية صمام الامان ونرى في الدم الفلسطيني خطا احمر يجب الا يمس».

وقد اوقعت المواجهات بين مناصري حماس وفتح 16 قتيلا وشهدت تصعيدا خطيرا في الايام الاخيرة.

وكرر هنية دعوته الى مواصلة المحادثات مع فتح.

وقال «اكدنا على ضرورة استمرار الحوار الوطني واعطاء المجال اكثر زمنيا للمتحاورين حتى نصل ان شاء الله الى الرؤية المشتركة والى القواسم المشتركة، خاصة انني المس روحا ايجابية وجدية من جميع الفصائل بهدف التوصل الى ما يحقق المصالح العليا للشعب الفلسطيني».

عناصر من الامن التابعة لحركة حماس تعيد انتشارها من الشوارع العامة

عباس: موعد الاستفتاء سيعلن خلال يوم او يومين .. وامريكا لن تتدخل بشأن «وثيقة الاسرى»

■ رام الله (الضفة الغربية) ـ يو بي أي ـ اف ب: اعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس امس الاربعاء انه سيعلن «خلال يوم او يومين» موعد الاستفتاء الذي سينظمه حول وثيقة يفترض ان تنهي الازمة السياسية والمالية في الاراضي الفلسطينية. وقال عباس للصحافيين في ختام لقاء مع مساعد وزيرة الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الاوسط ديفيد وولش «بدأنا ندرس المرسوم بعد انتهاء حوار العشرة ايام». واضاف «نحتاج بعض الوقت حتى ننجزه وسنعلن في الوقت المناسب خلال يوم او يومين ولكن في اقرب وقت ممكن» موعد الاستفتاء. وقال عباس إن الولايات واشنطن لن تتدخل في قضية الإستفتاء لأنها «شأن فلسطيني داخلي». وأعرب عباس عن ترحيبه بالرقابة الدولية على الاستفتاء على الرغم من قوله بأنه لا يريد دعوة أي جهة للقدوم والرقابة على الاستفتاء المتوقع أن يطرحه نهاية الاسبوع الجاري.

ومن جانبه، أشار وولش الى أنه ناقش مع عباس «الوضع الامني الصعب خصوصاً في غزة و نحن سنكمل دعمنا للرئيس الفلسطيني لكي يتوصل الى حل لدولتين متجاورتين تعيشان بسلام وسنتواصل مع الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية (المكلفة بتنفيذ خطة خريطة الطريق) لضمان توصيل الدعم للفلسطينيين».

وسيتناول الاستفتاء «وثيقة الوفاق الوطني» التي وقعها قادة من مختلف المجموعات الفلسطينية معتقلون لدى اسرائيل وتنص على وقف العمليات في اسرائيل والاعتراف الضمني بالدولة العبرية وهو ما ترفضه حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وقرر عباس تنظيم هذا الاستفتاء الذي لا سابق له بعد فشل عشرة ايام من «الحوار الوطني» بين مختلف الفصائل الفلسطينية لا سيما حركة فتح وحماس، في الاتفاق على برنامج سياسي مشترك. وتلقى عباس الثلاثاء موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على تنظيم هذا الاستفتاء الذي تعارضه حماس.

دقة الصواريخ تؤكد ان منتجيها ومطلقيها من حركة حماس

تل ابيب: استهداف بلدة سديروت يهدف لاصابة وزير الامن بيرتس او ارباكه

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

قالت مصادر امنية اسرائيلية رفيعة المستوى امس الاربعاء في تل ابيب ان صواريخ القسام التي اطلقتها المقاومة الفلسطينية يوم اول من امس الثلاثاء، باتجاه بلدة سديروت الاسرائيلية داخل الخط الاخضر والتي يسكن فيها وزير الامن الاسرائيلي العمالي عمير بيرتس، اطلقت من قبل كتائب الشهيد عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة المقاومة الاسلامية (حماس) وليس من قبل عناصر الجهاد الاسلامي او لجان المقاومة الشعبية في قطاع غزة. واضافت المصادر الاسرائيلية ان بلدة سديروت تحولت في الايام الاخيرة الى الهدف المركزي لمطلقي صواريخ القسام، وذلك بهدف ارباك وزير الامن بيرتس، الذي يقيم فيها. بالاضافة الى ذلك كشفت المصادر ذاتها لصحيفة «معاريف» الاسرائيلية ان جيش الاحتلال الاسرائيلي سيباشر في الايام القريبة القادمة باستعمال تكنولوجيا جديدة لاسقاط صواريخ القسام بعد انطلاقها وقبل وصولها الى هدفها.

ورجحت المصادر الاسرائيلية ان المقاومة الفلسطينية تقوم باستهداف بلدة سديروت تحديدا آملة في ايقاع الاصابات في البيت الذي يسكنه في البلدة، وان مكان سكنه بالنسبة للتنظيمات يزيد من الجاهزية لمواصلة اطلاق صواريخ القسام. ولهذا السبب فان قوات الامن الاسرائيلية تدرس بجدية بالغة العودة الى السياسة القديمة التي كانت متبعة حتى قبل فترة قصيرة وبموجبها تقوم الرقابة العسكرية الاسرائيلية بمنع وسائل الاعلام المحلية والعالمية من نشر اسماء البلدات الاسرائيلية التي تتعرض للهجوم الصاروخي الفلسطيني بهدف بلبلة المقاومين الفلسطينيين، على حد تعبير مسؤول امني اسرائيلي، الذي اضاف ان نشر اسماء البلدات يساعد المقاومة الفلسطينية كثيرا في اصابة الهدف بدقة بالغة. وكان بيرتس قد اعترف قبل اسبوع، ان صاروخا من طراز القسام سقط بالقرب من بيته في بلدة سديروت، واضاف انه استيقظ من النوم على اصوات الصواريخ وعلى اصوات جهاز الانذار في البلدة. يشار الى ان رئيس بلدية سديروت شلومو مويال طالب جيش الاحتلال الاسرائيلي بمحو مدينة غزة عن بكرة ابيها بسبب مواصلة المقاومة الفلسطينية باطلاق الصواريخ. واكد وزير الامن الاسرائيلي ان الصاروخ الذي سقط بالقرب من بيته اصاب بيت صديقه الذي يسكن بمحاذاة بيته.

وقال بيرتس ايضا انه كان ينوي السفر الى القدس الغربية للمشاركة في اجتماع المجلس الوزاري الامني المصغر للمصادقة على مواصلة الهجوم على مطلقي الصواريخ، واضاف لأسفي الشديد فان هذه ليست المرة الاولى التي استيقظ فيها على اصوات صواريخ القسام.

واعترفت الاجهزة الامنية الاسرائيلية، كما افاد المراسل العسكري لـ«معاريف» عمير راببورت، انه في الفترة الاخيرة يلاحظ الخبراء الاسرائيليون ان الفلسطينيين قاموا بتحسين صواريخ القسام بصورة كبيرة، لانها باتت تصيب اهدافها بدقة لم تكن معهودة في السابق.

وزعمت الاجهزة ان السبب في ذلك يعود الى ان هذه الصواريخ هي من انتاج حركة حماس، لافتة الى ان صواريخ حماس تعد متطورة جدا مقارنة بصواريخ الجهاد الاسلامي ولجان المقاومة الشعبية، وانها اكثر دقة في اصابة الهدف.

واكدت الاجهزة انه من المحتمل ايضا ان تكون حركة حماس هي التي تصنع الصواريخ وتقوم بتزويد حركة الجهاد الاسلامي بها لاطلاقها باتجاه اسرائيل، مع ذلك لا تستبعد الاجهزة الامنية الاسرائيلية ان تعاود حركة حماس اطلاق الصواريخ من قبل عناصرها ومن دون وسطاء، مشددة على ان الحديث يدور عن تغيير في سياسة الحركة وليس عن حوادث عرضية وفردية.

وقالت الاجهزة الامنية الاسرائيلية ان منتجي الصواريخ من حركة حماس هم على درجة عالية من الفهم في كيفية انتاج الصواريخ وان المهندسين التابعين للحركة الذين يقومون بعملية الانتاج هو اصحاب خبرة ومعرفة كبيرتين، وزعمت ايضا ان هناك خلافا داخل الحركة بين الجناح العسكري وبين القيادة السياسية التي لا تصادق على اطلاق الصواريخ، وانه من غير المستبعد ان يؤدي هذا الوضع في حالة استمراره الى نشوب خلاف عميق بين القيادة السياسية في حماس وبين الجناح العسكري التابع لها.

وقالت المصادر الامنية الاسرائيلية ايضا ان هيئة الاركان العامة ترفض في هذه الفترة اقتراح وزير الامن الداخلي في الحكومة افي ديختر القاضي باحتلال اجزاء من قطاع غزة وتحويل بلدة بيت حانون الى مدينة اشباح، كما انها ترفض البدء باجتياح عسكري كبير لقطاع غزة، ولكن مع ذلك فقد اعد جيش الاحتلال خططا جديدة لضرب الفلسطينيين بقسوة بالغة، كما انه في حالة مواصلة حماس اطلاق الصواريخ فان القيادتين السياسية والعسكرية في الحركة لن تكونا محصنتين من رد الفعل الاسرائيلي، بما في ذلك الاغتيالات.

اصابة اسرائيليين اثنين بطعنات سكين في الضفة الغربية

■ القدس ـ اف ب: افاد مصدر عسكري اسرائيلي ان اسرائيليين اصيبا بجروح بطعنات سكين امس الاربعاء في الضفة الغربية على ايدي فلسطينيين لاذا بالفرار.

ووقع الهجوم قرب مستوطنة الون شفوت الاسرائيلية جنوب بيت لحم.

وطوق الجيش الاسرائيلي المنطقة للعثور على منفذي الهجوم.

غارات جوية اسرائيلية على قطاع غزة

■ غزة ـ اف ب: ذكر مصدر امني فلسطيني وشهود عيان ان طائرة اسرائيلية اطلقت مساء الثلاثاء عدة صواريخ على معسكر للتدريب تابع للجان المقاومة الشعبية في غزة.

وقال المصدر الامني لوكالة «فرانس برس» ان مروحية اسرائيلية «اطلقت ثلاثة صواريخ على موقع للجان المقاومة الشعبية في منطقة الصبرة غرب مدينة غزة».

ولم يتحدث هذا المصدر عن سقوط ضحايا.

وكان ناشط في لجان المقاومة الشعبية استشهد الاثنين في غارة اسرائيلية على سيارته في جباليا شمال الضفة الغربية. وتتبنى لجان المقاومة الشعبية باستمرار اطلاق صواريخ على الاراضي الاسرائيلية.

وردا على سؤال لوكالة «فرانس برس»، قالت متحدثة باسم الجيش الاسرائيلي في تل ابيب ان «الطيران الاسرائيلي هاجم في غزة مركزا لانتاج وتخزين الاسلحة وخصوصا صواريخ القسام».

واضافت ان «الطائرات شنت عدة غارات على قطاع غزة ضد طرق تؤدي الى مواقع تطلق منها صواريخ القسام على اسرائيل».

وقال المصدر الامني الفلسطيني ان المروحيات الاسرائيلية اطلقت صاروخا على منطقة السودانية شمال قطاع غزة لم يسفر عن اصابات. كما اطلقت صاروخا باتجاه منطقة بيت لاهيا لم يؤد الى وقوع اصابات.

ونقلت اذاعة الجيش الاسرائيلي عن مصادر عسكرية امس الاربعاء ان حركة المقاومة الاسلامية (حماس) التي تتولى رئاسة الحكومة مسؤولة مباشرة عن اطلاق الصواريخ التي استهدفت الثلاثاء مدينة سديروت وادت الى اصابة امرأة بجروح طفيفة.

وتابعت هذه المصادر ان احد الصواريخ التي اطلقت على سديروت استهدف منزل وزير الدفاع عمير بيريتس.

وافادت حصيلة نشرتها الشرطة الاسرائيلية ان 311 من صواريخ قسام اطلقت من قطاع غزة وسقطت في اسرائيل منذ الاول من آب (اغسطس) 2005 بينها اربعون بالمئة سقطت في مناطق سكنية والباقي في قطاعات خالية من السكان.

رئيس الامن الاسرائيلي: تنظيم القاعدة بدأ ينشط في الضفة والقدس وانهيار السلطة لا يخدم مصلحتنا

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

حذر رئيس جهاز الامن العام (الشاباك) الاسرائيلي، يوفال ديسكين، من انهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية، مشددا على ان ذلك لن يخدم مصالح اسرائيل.

وافادت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية امس الاربعاء ان اقوال ديسكين جاءت خلال مشاركته في اجتماع للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست التي عقدت اجتماعا خاصا لمناقشة الوضع الامني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقال ديسكين انه اذا لم يتم تحويل اموال للسلطة الفلسطينية فان كافة اجهزة الخدمات التابعة للحكم الفلسطيني ستنهار وهذا الامر لا يخدم مصالح الدولة العبرية، على حد تعبيره. واضاف ديسكين ان الازمة الاقتصادية تثقل كثيرا على الحكومة الفلسطينية برئاسة حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وتابع قائلا ان الاجهزة الامنية الاسرائيلية كشفت مؤخرا عما اسماه البراعم الاولى لبناء اساس ايديولوجي للجهاد العالمي في الضفة الغربية المحتلة وفي مدينة القدس المحتلة.

وبحسب رئيس الشاباك الاسرائيلي فقد اعتقلت قوات الاحتلال العناصر ذات الصلة، في منطقتي نابلس والقدس، وعثر لديهم اثناء التفتيش على خطط لتنفيذ عمليات. وكانت الخطط عامة غير معدة للتنفيذ في زمن معين. وتابع انه تم في الاونة الاخيرة الكشف عن محاولات لتهريب حقائب مليئة بأموال بالعملة الاجنبية لقطاع غزة. وقال رئيس الشاباك ايضا انه ما زال من غير الواضح ما اذا الرئيس الفلسطيني محمود عباس سيكون قادرا على تنفيذ الاستفتاء الشعبي على وثيقة الاسرى للوفاق الوطني الفلسطيني. واعتبر ان عباس عرف كيف يتخذ قرارا حول اجراء الاستفتاء، لكن ليس مؤكدا ان يتمكن من استكمال هذه العملية.

ولفت ديسكين الى انه يحظر على اسرائيل التدخل في الامر. وشدد على ان لا احد من الاطراف الفلسطينية يريد حدوث مواجهة فلسطينية داخلية، لكن التوتر بين الفصائل كبير الى درجة انه قد تحدث مواجهات ستؤدي الى مقتل العشرات من الفلسطينيين. واعتبر ديسكين ان عباس يسيطر في الظاهر فقط على اجهزة الامن الفلسطينية.

من جهة اخرى قال ديسكين ان حجم تهريب الاسلحة من شبه جزيرة سيناء الى قطاع غزة ارتفع بشكل كبير للغاية منذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من القطاع في ايلول (سبتمبر) من العام الماضي. وبحسب ديسكين فقد تم تهريب اكثر من 10 اطنان من المواد الناسفة وعدة ملايين من الاعيرة النارية للبنادق وقرابة 10 الاف بندقية ومئات قذائف (ار. بي. جي) وعدد قليل من الصواريخ المضادة للطائرات.

واضاف ان هناك خلايا تنتمي للجهاد العالمي تنشط في الاردن قدمت اليه من العراق، الا ان الاردنيين يحاربونها بشكل واسع. وفي المقابل فان مصر لم تنجح في السيطرة على خلايا الجهاد العالمي الناشطة في سيناء. وقال ان السلطات المصرية حققت نجاحات ضئيلة فقط في كبح جماح ما اسماه الارهاب.

محافظ سلطة النقد يحذر من دخول الجهاز المصرفي الفلسطيني «في مرحلة الخطر»

رام الله (الضفة الغربية) ـ من حسام عزالدين :

حذر محافظ سلطة النقد الفلسطينية جورج العبد امس الاربعاء من دخول الجهاز المصرفي الفلسطيني «في مرحلة الخطر» اذا ما استمرت حالة عدم الاستقرار الاقتصادي في الاراضي الفلسطينية خلال الاشهر المقبلة.

وقال العبد في لقاء مع صحافيين في رام الله ان الجهاز المصرفي الفلسطيني «ما زال في حالة جيدة».

واضاف «لغاية الان لم يدخل الجهاز المصرفي في مرحلة الخطر، لكن بعد شهرين او ثلاثة اشهر من الممكن ان نبدأ نشعر بشيء من الخطر اذا استمرت الامور على ما هي عليه».

وتابع المحافظ «المشكلة في الاراضي الفلسطينية سياسية وليست مصرفية».

وتعتمد السلطة الفلسطينية على البنوك الفلسطينية في ما تقدمه من تسهيلات مصرفية، ومنها مساعدات قدمتها مؤخرا لصرف رواتب قسم من الموظفين.

وبلغت قيمة التسهيلات التي تقدمها البنوك لموظفي السلطة الفلسطينية حوالي 375 مليون دولار، لتسجل ارتفاعا بلغ 100 مليون دولار عن شهر شباط/ فبراير الماضي.

وبلغ حجم مديونية السلطة الفلسطينية الاجمالي للبنوك 610 ملايين دولار في اواخر العام الماضي، وتراجعت هذه القيمة لتصبح 560 مليون دولار في الشهور الاولى من العام الحالي بعد ان سددت السلطة جزءا من ديونها الى البنوك.

واوضح العبد ان مديونية الحكومة للبنوك «لا تشكل خطرا لغاية الان وفي حدود المعقول وممكن السيطرة عليها دون احداث اي خلل في الجهاز المصرفي».

واشار ان حجم التسهيلات الاجمالي التي تقدمه البنوك للمشاريع المختلفة في الاراضي الفلسطينية وصل الى مليار و900 مليون دولار.

وبحسب العبد، فان سبب قوة الجهاز المصرفي الفلسطيني هو اعتماد البنوك على قاعدة رأسمالية تصل الى 540 مليون دولار، 10 % من حجم الموجودات الاجمالي للبنوك.

وقال العبد ان هذه النسبة تعتبر عالية جدا مقارنة مع البنوك في دول اخرى ومنها دول اوروبية لا تتعدى القاعدة الرأسمالية فيها 3 % الى 6 %.

ويبلغ حجم الموجودات في البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية خمسة مليارات و600 مليون دولار، منها اربعة مليارات و400 مليون دولار ودائع، وتراجعت قيمة الموجودات في الربع الاول من العام الحالي الى خمسة مليارات و400 مليون دولار.

وقال ان البنوك الفلسطينية حققت ارباحا خلال العام الماضي بقيمة 113 مليون دولار.

ويأمل محافظ سلطة النقد الفلسطيني ان تقرر اللجنة الرباعية الية صرف المساعدات للشعب الفلسطيني في اجتماعها الذي سيعقد في الخامس عشر من الشهر الجاري.

وكانت اللجنة الرباعية قررت ارسال مساعدات انسانية للشعب الفلسطيني، لكنها لم تقرر بعد الية وطريقة ارسال هذه المساعدات.

وقال العبد ان اجتماعا يضم وزراء من عدة دول، ومنها دول اللجنة الرباعية، سيعقد اواسط الشهر الحالي لتقرير الية الصرف.

من جهة اخرى، قال العبد ان سلطة النقد الفلسطينية على اتصال مباشر ودائم مع البنوك المركزية في الدول المجاورة وبخاصة الاردن ومصر لضمان سلامة العمل المصرفي.

كذلك اوضح العبد ان سلطة النقد الفلسطينية تجري اتصالات مع البنك المركزي الاسرائيلي للابقاء على التعامل المصرفي بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية بناء على اتفاق باريس الاقتصادي.

وكان بنكا هبوعليم وديسكونت الاسرائيليان اللذان تعتمد عليهما البنوك الفلسطينية في عملياتها المصرفية، اعلنا امكانية قطع علاقتهما مع البنوك الفلسطينية خلال الاشهر القريبة.

وقال العبد «هناك مخاطر يشعرون بها، ونحن على اتصال مع المسؤولين الاسرائيليين واكدنا لهم وجوب الالتزام باتفاقية باريس الاقتصادية.

واضاف ان هناك «حجم التعامل المصرفي بين البنوك العاملة في الاراضي الفلسطينية والبنوك الاسرائيلية ضخم جدا، ولا مناص من هذا التعامل، وهم يشعرون بأهمية المشكلة وقالوا لنا بانهم يبحثون القضية برمتها في ما بينهم».(اف ب)

المعارضة الأردنية تدعو للإعتصام احتجاجاً على زيارة اولمرت

رام الله ـ «القدس العربي»

ـ من وليد عوض:

اتهم رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الفصيل الثاني في منظمة التحرير الفلسطينية بعض المستشارين المحيطين بالرئيس الفلسطيني محمود عباس بالسعي لافشال الحوار الوطني وتوتير الاجواء الداخلية.

وقال مهنا لـ«القدس العربي»، «مستشارو السوء المحيطون بالرئيس هم من يسعون لافشال الحوار الوطني» ومتهما ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية وأحد مستشاري عباس «بلعب دور واضح في توتير الاجواء ما بين الفصائل الفلسطينية».

واضاف مهنا قائلا «السيد عبد ربه منذ ان اختار جنيف خرج عن النطاق الوطني واصبح في صف الناس الذين يسعون الى توتير الساحة الفلسطينية الداخلية دوما». ومن الجدير بالذكر ان عبد ربه ويوسي بيلين وزير العدل الاسرائيلي الاسبق اعدوا وثيقة لحل الصراع اطلق عليها مبادرة جنيف وتتخلى تلك الوثيقة عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين الامر الذي اثار موجة غضب في الشارع الفلسطيني تجاه تلك الوثيقة التي تتهم فلسطينيا بالتنازل عن الكثير من الحقوق الوطنية.

واكد مهنا لـ«القدس العربي» بان عبد ربه الذي مثل الرئيس الفلسطيني في جلسات الحوار التي تمت في رام الله خلال زيارة عباس لتونس الاسبوع الماضي لعب دورا محوريا في توتير الاجواء بين الفصائل وخاصة مع حركة حماس والجهاد الاسلامي، مؤكداً أن الجبهة الشعبية تسعى لإبعاد تأثيره الضار على الوضع الفلسطيني.

وأعرب مهنا عن أسفه لأن يشغل عبد ربه منصب مستشار للرئيس محمود عباس وان يكون عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وكتبت شعارات معادية لعبد ربه امس في مخيمات اللاجئين بمحافظة نابلس شمال الضفة الغربية، توعدت بمعاقبته، مؤكدة أن أيدي المناضلين ستصله، وذلك في وقت وجهت فيه فعاليات شعبية في تلك المخيمات امس رسالة الى الفصائل الفلسطينية حول صمتها حيال «الدور التوتيري الذي يمارسه»، ووصفته بانه «عراب تصفية قضية اللاجئين»، وذلك في اشارة الى مبادرة جنيف لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

وجاء في تلك الرسالة أن عبد ربه يلعب دورا في زيادة شرخ الصف الداخلي من خلال تصريحاته التي يصب فيها الزيت على النار مما تسبب بفشل الحوار الوطني برام الله الى جانب قيامه بدور واضح لتخريب العلاقة بين الرئيس محمود عباس ورئيس وزرائه إسماعيل هنية.

ومن جهته رفض ياسر عبد ربه الرد على ما جاء في تلك الرسالة او اقوال مهنا مكتفيا بالقول لـ«القدس العربي» بصورة تهكمية «بان الجبهة الشعبية هي التي تقود الشعب الفلسطيني الان من شدة انتشارها في صفوف الفلسطينيين»، وذلك في اشارة الى انها فصيل سياسي ليس له تأثير على الساحة السياسية الفلسطينية.

وعلى صعيد اخر حمل رباح مهنا في حواره مع «القدس العربي» امس حركتي فتح وحماس مسؤولية فشل الحوار الوطني، ومشددا على ان الحركتين لم تبذلا الجهد الكافي خلال الفترة الماضية لانجاح الحوار الوطني، واضاف قائلا لـ«القدس العربي»، «كل من الاخوة في فتح وحماس لم يعطوا الوقت الكافي لانجاح الحوار».

وبشأن الاستفتاء الذي ارجأ الرئيس الفلسطيني محمود عباس الاعلان عن تحديد موعده الى اليوم الخميس قال مهنا «الاستفتاء له محاذير جماهيرية وانعكاسات سلبية على الساحة الفلسطينية».

واعتبر مهنا طرح فكرة الاستفتاء سلبية كونها تكرس إبعاد فلسطينيي الشتات عن الهم الفلسطيني، وتخدم من يريد ضرب منظمة التحرير في الصميم.

وكان رئيس السلطة محمود عباس قد لوح باللجوء الى استفتاء عام في حال فشل الحوار الوطني في التوصل الى نتائج يتم بموجبها تبني وثيقة الأسرى للوفاق الوطني، او الخروج ببرنامج سياسي موحد لجميع الفصائل الفلسطينية.

وأكد مهنا ان إجراء الاستفتاء «بغض النظر عن نتائجه» سوف يكون وصفة ممتازة لتفجير الأوضاع الداخلية. وجدد القيادي في الجبهة الشعبية التأكيد على ضرورة استمرار الحوار، مشدداً على ضرورة بذل كل الجهود لإنجاح الحوار، وطالب بنقل الحوار لمدينة غزة، لأن بعض القادة خاصة في حركة الجهاد الإسلامي لا يستطيعون أن يتواصلوا مع الحوار، بسبب الظروف الأمنية وعدم مقدرتهم على الوصول الى الضفة الغربية.

واشار مهنا الى ان الحوار الوطني حقق انجازات هامة يجب البناء عليها وليس الدفع نحو الاستفتاء الشعبي الذي قد يفجر الاوضاع الداخلية.

واتهمت الحكومة الفلسطينية على لسان الناطق باسمها د.غازي حمد بان بعض المحيطين بالرئيس الفلسطيني يقومون بدور تحريضي يهدف لتوتير الأجواء في الشارع الفلسطيني وإساءة العلاقة بين مؤسستي الرئاسة والحكومة.

وقال حمد «ان بعض المحيطين بالرئيس يقومون بدور تحريضي يهدف الإساءة الى العلاقة بين الرئيس أبو مازن وبين رئيس الوزراء، لتأجيج الخلافات لأغراض غير نبيلة» على حد تعبيره في رده على اعلان ياسر عبد ربه امس الاول بان عباس سيصدر اليوم الخميس مرسوما رئاسيا يحدد فيه موعدا للاستفتاء الشعبي مثار الخلاف ما بين فتح من جهة وحركتي حماس والجهاد الاسلامي من جهة اخرى.

19 منظمة تمثل فلسطينيي الشتات: لا للاستفتاء والتنازع على الحقوق الوطنية الفلسطينية الراسخة

لندن ـ «القدس العربي»:

رفضت 19 منظمة وهيئة مدنية تمثل فلسطينيي الشتات امس في بيان وصلت الى «القدس العربي» نسخة عنه اجراء الاستفتاء الذي لوح الرئيس عباس باجرائه عقب فشل الحوار الوطني الفلسطيني.

وقال الموقّعون على البيان، انهم «استقبلوا باستغراب كبير، خطوة التلويح بإجراء استفتاء محدود النطاق، على بنود تشتمل على تنازل عن ثوابت وحقوق أساسية، لقضية فلسطين العادلة، التي ينبغي أن تبقى مصانة من أية تجاذبات كهذه».

واضافوا أنه من «المؤسف يتمّ تجاهل الوجود الفلسطيني في شتى أماكن تواجده، واستبعاده على هذا النحو، رغم أنّ الشعب الفلسطيني وحدة واحدة لا تتجزأ».

وشدّد الموقّعون على البيان، على أنّ الحقوق الوطنية «غير قابلة للإخضاع لاستفتاء حولها أو تصويت ما بشأنها، أو حتى ارتهانها لأية ضغوط مادية أو مهلة زمنية، فضلاً عن أن تُوضع موضع تساؤل في ظرف دقيق مفعم بالمخاطر وحملات الاستهداف التي ترمي الى تطويع إرادتنا الوطنية المستقلة».

واهاب الموقعون على البيان، بشتى الأطراف في الساحة الفلسطينية، «أن تعتمد لغة الحوار الجادّ والموضوعي، وعلى أرضية التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية غير القابلة للمساس».